

THE EFFECTIVENESS OF FISCAL POLICY IN ATTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT(LIBYA CASE STUDY)

Salah M Elmahdi ALQATOUS¹

Dr, Al-Marqab University, Libya

Abstract

The primary goal of this study was to examine the role of fiscal policy in stimulating and attracting foreign investment to Libya from 1990 to 2020, specifically through its components of investment spending policy, tax policy, and general budget balance. The role of tax policy through the stimulus provided to investors to invest their capital, and the analytical, descriptive, and standard approach have been relied upon as they are the appropriate approaches for the nature and requirements of the study. Through analyzing the financial policy tools affecting the attraction of foreign direct investment and a standard analysis, building a model that is compatible with the variables of the study. The results of the descriptive analysis showed that the investment spending policy is an expansionary policy in cases of high oil revenues, and a contractionary policy when oil revenues decline. Because of the strength of fiscal policy tools (investment spending and the general budget balance) to attract scarce foreign direct investment due to their significant impact, and the weakness of tax policy due to its insignificant impact on foreign direct investment, it is clear that the tax policy must be activated. By creating a tax system that helps attract foreign direct investment, rationalizing investment spending to create a suitable climate for attracting investment, working on political and economic stability, and activating laws that help attract foreign direct investment.

Key words: Fiscal Policy, Foreign Direct Investment, Investment Spending, Taxes, Public Budget Balance.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.19.18>

¹  salah.algatous.71@gmail.com

فاعلية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة ليبيا)

صلاح محمد المهدي القطوس

د، جامعة المرقب، ليبيا

الملخص

استهدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دور السياسة المالية في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا للفترة 1990-2020 من خلال مكوناتها المتمثلة في سياسة الإنفاق الاستثماري والسياسة الضريبية ورصيد الموازنة العامة وبرز دور سياسة الإنفاق الاستثماري ورصيد الموازنة العامة في توفير وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، بينما يظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيز المقدم للمستثمرين للاستثمار رؤوس أموالهم ، وقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي كونه المنهج المناسب لطبيعة ومتطلبات الدراسة، وذلك من خلال تحليل أدوات السياسة المالية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل قياسي من خلال بناء نموذج يتلاءم مع متغيرات الدراسة وقد بينت نتائج التحليل الوصفي أن سياسة الإنفاق الاستثماري تكون سياسة توسعية حالة ارتفاع الإيرادات النفطية، وسياسة انكماشية عندما تنخفض وتراجع الإيرادات النفطية فالصدمات التي حدثت من قفل الموائئ النفطية وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية كان له أثر فعال على رصيد الموازنة العامة ونظراً لما أظهره التحليل القياسي من قوة أدوات السياسة المالية (الإنفاق الاستثماري ورصيد الموازنة العامة) لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لوجود أثر معنوي بينما ضعف في السياسة الضريبية لوجود أثر غير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، عليه تتجلى ضرورة تفعيل السياسة الضريبية؛ من خلال إيجاد نضام ضريبي يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وترشيد الإنفاق الاستثماري لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار، والعمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفعيل القوانين التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الإنفاق الاستثماري، الضرائب، رصيد الموازنة العامة.

المقدمة

تعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية الهامة للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء لتمويل برامج التنمية الاقتصادية ، إذ تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية وبرز دور السياسة الانفاقية في توفير وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، بينما يظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيز المقدم للمستثمرين للاستثمار رؤوس أموالهم ، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية في

الدولة المضيفة للاستثمار ، حيث أن استقرار الأوضاع الاقتصادية للدول المضيفة سيساهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الدول النامية والتي من بينها ليبيا يتأثر نموها الاقتصادي ايجابيا بسبب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل وزيادة الطلب على العمالة وارتفاع الرواتب وتحسين المهارات والخبرات الإدارية ، إن سعي الدول النامية من بينها ليبيا إلى خلق مناخ استثماري يتطلب رسم سياسة مالية مدروسة بدقة متناهية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم مصادر تمويل التنمية .

أولاً: إشكالية الدراسة

وفي ضوء ما تقدم يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هذه هو: ما مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى ليبيا ؟

ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة يقودنا هذا السؤال المحوري والرئيسي- إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم السياسة المالية ؟
- ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ؟
- كيف يمكن تحقيق الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا من خلال أدوات السياسة المالية ؟

ثانياً: فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- السياسة الانفاقية الاستثمارية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا .
- السياسة الضريبية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا .
- رصيد الموازنة العامة له فاعلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر .

ثالثاً: أهداف الدراسة: - تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- تحديد أهم مفاهيم مكونات السياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر ، وتحديد المحددات التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف.
- إبراز دور السياسة المالية في استقطاب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيف منها ليبيا .
- التعرف على الدور الحيوي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد الليبي
- تقييم جاذبية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا ، والوقوف على أبرز المعوقات التي تعيق قدومها.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في التعرف على السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والدور التي تلعبه السياسة المالية باستخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية ورسيد الموازنة العامة ، لاستقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم الاقتصاديات المضيفة منها ليبدأ لسد العجز في مصادر الاستثمار المحلي لتمويل المشروعات التنموية الاقتصادية ، أيضاً لما يمتاز عن غيره من الاستثمارات بقدرته على دعم النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاجية ، وخلق فرص عمل ، وإدخال التكنولوجيا ، والمنافسة المحلية ، فضلاً عن الآثار الإيجابية الأخرى، وهنا تأتي أهمية تفعيل هذه السياسات (الانفاقية والضريبية ورسيد الموازنة العامة) بالنسبة لليبيا حتى يتسنى لها المنافسة للدول النامية في توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي ، ولهذا تعتبر هذه الدراسة حلقة علمية جديدة تضاف الى سلسلة من الأبحاث المقدمة في الموضوع ، خاصة منها التي استخدمت مكونات السياسة المالية لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

خامساً: منهج البحث:

في إطار ما تم طرحه سلفاً في مشكلة البحث والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها، فإنه سيعتمد على المنهج التحليلي الوصفي والقياسي بوصفه المنهج المناسب لطبيعة وأغراض ومتطلبات البحث المستهدفة ، أما أداة جمع البيانات فسيتم الاعتماد بشكل أساس على تقارير مصرف ليبيا المركزي، وإدارة التوثيق بوزارة التخطيط.

سادساً: هيكلية الدراسة:

من خلال تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها للوصول إلى النتائج المرجوة، فإن دراستنا ستتركز على مدي فاعلية الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، وذلك على النحو الآتي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله

المحور الثاني: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

المحور الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الرابع: التحليل الوصفي والقياسي للدراسة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله

حظيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام كبير في الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ، لما له من آثار إيجابية مباشرة على الاقتصاد الوطني ، ومن خلال هذا المحور سنحاول الوقوف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم أشكاله وعوامل استقطابه .

يعتبر الاستثمار نشاطا اقتصاديا يستند إلى المدخرات الوطنية سواء كانت مدخرات الأفراد أو المؤسسات أو مدخرات المنشآت العامة والخاصة ، ويؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية(عدنان:2015،

175-176) ويعرف صندوق النقد الدولي « FMI » الاستثمار الأجنبي المباشر "يعرف بأنه استثمار مشروعات داخل دولة بواسطة المقيمين من دولة أخرى، على أن تكون حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب أكبر من 10 % من رأس المال المشروع سواء كان شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين بحيث تكون لهم المشاركة في القرارات والسياسات للمشروع . (Mooda:2002,2)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنظمة العالمية للتجارة (OMC): عملية استثمارية يقوم بها المستثمر المتواجد في (بلد الأم) لاستثمار أصوله في بلدان أخرى (البلد المضيف) وتسيرها. (قدي عبد المجيد:2005، 251)

من وجهة نظر اقتصادية فيعرف كل استثمار مباشر في عملية إنتاجية في أي بلد سواء كان فرد أو شركة من بلد آخر من خلال شراء شركة أو أسهم منها في البلد المستهدف أو عن طريق توسيع وتطوير عمليات قائمة في ذلك البلد. (WANJOHI Rose Wanjiru,2014,1)

والاستثمار من الناحية الاقتصادية يمكن التعبير عنه من خلال معادلة التوازن لجون مايندز كينز

$$Y=C+I$$

حيث أن: Y الدخل، C الاستهلاك، I الاستثمار، فالاستثمار هو كل نفقة غير مخصصة للاستثمار

أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أشكال كالتالي:

الشركات متعددة الجنسيات (عابرة للقارات): تمتلك رأس مال هذه الشركات أكثر من دولة أو كلاهما ولها إمكانية إدارية ومالية تحاول التوسع في نشاطها خارج إقليم الدولة التي توجد فيه الدولة الأم، من خلال قيامها بإنشاء شركات تابعة أو وليدة في دولة أخرى وتكون مستقلة قانونياً عن الشركة الأم المنشئة لها لخضوعها للنظام القانوني للدولة المضيفة ويبقى ولائها الاقتصادي للشركة الأم التي تباشر عليها الرقابة والمتابعة والتوجيه . (صفوة احمد عبد الحفيظ:2006 ، 35)

الشركات المشتركة: هو استثمار مشترك بين أحد أو بعض المستثمرين في الدولة المضيفة مع شركاء من دولة أخرى ، ويسعى المستثمر الأجنبي مشاركة شركاء قادرين مالياً في الدولة المضيفة لكي لا يتحمل مخاطر الاستثمار وحده دون غيره . (سالكي سعاد:2011، 87)

استثمار بالكامل ممتلك للشركات الأجنبية: يعد هذا النوع من أكثر الأنواع المفضلة للشركات، وذلك لضمان سيطرتها بالكامل على المشروع وإدارة والإنتاج والتسويق، من خلال إنشاء فروع لشركة للإنتاج والتسويق أو أي نشاط إنتاجي آخر في الدول الأخرى. (ساهرة وآخرون:2014، 7-8)

مشروعات أو عمليات التجميع: استثمار في شكل إتفاق بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، من خلال قيام البلد المعني بتزويد الطرف الأجنبي بمكونات منتج معين لتجميعها على صورة منتج نهائي (عبد السالم أبو قحف:2005، 4)

عمليات الاندماج أو التملك: انتشر هذا النوع من الاستثمار في الفترة الأخيرة ، فأصبح مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلا قيام الشركات بالاندماج أو شراء شركات أخرى وهو ما يعرف بالشركة القابضة أو التابعة. (Mishra,Deepak,2001,3)

عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر: (سالي سعاد:2011، 88-89)

عوامل استقطاب وجذب المستثمر الأجنبي من أهم النقاط التي سيأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اختياره للدولة التي سيقوم فيها استثماره ، وقد أثبتت التجربة أن المستثمر الأجنبي يفضل البلدان المستقرة سياسيا واقتصاديا وقانونيا ، بالإضافة إلى قلة اللوائح التنظيمية ووجود البنية الأساسية الجيدة وانخفاض تكلفة الإنتاج تمثل عوامل أساسية في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والمحافظة عليها وفيما يلي أهم عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

العوامل السياسية: يؤثر الاستقرار السياسي ببلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية وتلعب السياسة دورا مهما في التأثير على مدى جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية لبلد دون الأخر ، فالاستقرار السياسي ينعكس على مدى الاستقرار الاقتصادي الأمر الذي يشجع على إقبال المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى العلاقات السياسية ما بين الدول المصدرة للاستثمار والدولة المضيفة .

العوامل الاقتصادية: تعد العوامل الاقتصادية مهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي ومن أهم العوامل الاقتصادية ،توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها، واستغلالها للموارد يعتمد على ضرورة توفر كفاءات معينة والأيدى العاملة ماهرة ومدربة وذات التكلفة المنخفضة، بالإضافة إلى درجة الانفتاح على العالم الخارجي والذي يسهل حركة التبادل التجاري وعوامل الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية ، بالإضافة إلى عامل القوة التنافسية للاقتصاد الوطني ،حيث يفضل المستثمر الأجنبي الاقتصاديات ذات المركز التنافسي القوي .

العوامل القانونية والتشريعية: القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب، من أهم العوامل هي الأنظمة القانونية التي تحدد الشكل القانوني للقطاعات الاقتصادية المسموح فيها للاستثمار بالإضافة إلى القواعد الخاصة لدخول المستثمر الأجنبي، أما ما يخص عامل الحماية القانونية وهي تلك الحماية من المخاطر الغير تجارية والسياسة كخطر نزع الملكية والتجميد والمصادرة بالإضافة إلى الحروب والاضطرابات .

مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

- تسعى بعض الدول لإقامة مشاريع صناعية وبنية تحتية ، إلا أن عدم توفر التقنية الحديثة المتمثلة بالتكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية حالت دون تنفيذ هذه المشاريع، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الحل في إقامة هذه المشاريع التي تسعى إليها الدولة المضيفة ، لذا فالاستثمار الأجنبي المباشر يوفر عدة مزايا كالتالي: (الفارسي وآخرون: 2006 ، 5-7)

- تدريب العمالة المحلية وإتاحة فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية، مما يساهم في اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة من خلال استخدام أساليب العمل والتدريب الحديثة.
- توفر الشركات الأجنبية احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات ، مما يساعد الشركات المحلية إنتاج السلع بمواصفات عالمية ، وارتفاع صادراتها إلى الأسواق الخارجية.
- إضافة الاستثمار الأجنبي إلى تكوين الرأسمالي لاقتصاد بلد معين (البلد المضيف) ويساهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد المضيف، وتدفع نحو القطاع الصناعي ومشرعو عاتالبنى التحتية اللازمة لقيام اقتصاد حديث.
- يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ميزان المدفوعات في البلد المضيف، وتكون آثاره ايجابية لزيادة الحصيلة في البلد من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية). مما يُمكن البلد المضيف من زيادة صادراته للأسواق العلمية والذي ينعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات.

المحور الثاني: مفهوم السياسة المالية وأدواتها

تعددت تعريفات السياسة المالية خلال الفكر المالي نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر: تعرف السياسة المالية بأنها سياسة استخدام الأدوات المالية العامة (الإنفاق والإيرادات العامة والضرائب) لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي ، العمالة ، الادخار ، الاستثمار ، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار الغير مرغوبة على كل من الدخل والناتج المحلي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية (محمود الوادي وآخرون: 2000 ، 18)

كما يمكن التعبير على السياسة المالية بأنها "مجموعة إجراءات تتخذها السلطات الحكومية بهدف تعديل حجكم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في معالجة البطالة والتضخم ، حيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس تخفيض الضرائب والعكس " (العرباوي منال: 2021 ، 53)

أدوات السياسة المالية:-

النفقات العامة:

تعتبر النفقات العامة في الدول النامية ، فإن الدولة تتحمل مسؤولية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقامة المشاريع التي تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية لعملية التحول الاقتصادي ، وأن نجاح أي دولة يعتمد على حسن سياستها المالية ، في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الانفاقية ويبرز دور السياسة الاتفاقية في توفير وتهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

ويمكن تعريفها " مجموعة من المصروفات التي تقوم بها الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ، بهدف إشباع حاجة معينة التي تنظمها الدولة " (عبد المطلب عبد الحميد: 2010 ، 323)

أولوية الإنفاق العام:

يجب مراعاة الظروف التي تمر بها الدولة ، أي أن زيادة النفقات دون مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة ودون الوقوف على حجم العرض السلبي والخدمي ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع العام بمستوى الأسعار " التضخم " وبالتالي ينبغي ترشيد الإنفاق العام كالتالي:(مجد طاقة وهدي العزاوي:2007، 38-39)

- المحافظة على مستوى معين للمعيشة وعدم إثقالهم بفرض الضرائب
 - إعطاء الأسبقية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حسب أولوياتها لتنمية المجتمع
 - زيادة الإنفاق الاستثماري على الإنفاق الاستهلاكي والذي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- الضرائب:**

الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على نشاطها الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وتعالج التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وتعرف الضريبة بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة" (خالدشهادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2012، 45)

وتنقسم إلى (الضريبة على الدخل وضرائب على الشركات والضرائب الغير مباشرة وكذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات سواء محليا أو خارجيا عند استيراده)، حيث تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين يخدم السياسة الاقتصادية للدولة.

ومن السمات الأهم في السياسة الضريبية ، التي تشمل الحوافز التي تمنحها الدولة للأنشطة الاقتصادية الأهم التي ترغب الدولة تشجيعها ، على اعتبار أن هذه الحوافز تعتبر إيرادات ضريبية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة ومحتمل تعويضها في الفترة الطويلة القادمة .

المحور الثالث: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تلعب السياسة المالية دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات المضيفة من خلال أدواتها الأهم المتمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية.

السياسة الانفاقية والاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر النفقات العامة أحد أدوات السياسة المالية الرئيسية التي تلجأ إليها الدولة خاصة النامية منها التي تأثر على متغيرات الاقتصادية الوطني ، حيث أن زيادة النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها تساهم في زيادة معدلات نمو الاقتصادي ، والتي تؤدي إلى تشجيع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى الاقتصادات المضيفة . حيث يمكن للدولة المضيفة تحسين جاذبية استثمارها من خلال زيادة حجم الإنفاق العام، مما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي و الذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم السوق.

(العرباوي منال: 201، 106) ويلعب الإنفاق الرأسمالي دورا مهما في تشجيع الاستثمار المباشر وذلك من خلال مساهمته في تطوير مشاريع البنية الأساسية ، والتي تؤدي إلى تخفيض التكاليف ورفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار، وعلى هذا الأساس فإن الدولة المضيفة تعمل على توفير البنية الأساسية اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي ، وان تدهور البنية التحتية للبلد المضيف يعطي انطباع سلبي للمستثمر الأجنبي، وأن تحسنها يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي من خلال خفض تكلفة إجمالي الاستثمار وبالتالي الرفع من العائد الاستثماري للمستثمرين ، وعلى هذا الأساس فان نوعية البنية التحتية الاقتصادية هي عنصر رئيسي- تقوم الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ قرارها الاستثماري . باعتبار جودة البنية التحتية مهمة في عميلة التواصل مع العالم الخارجي بسهولة، لإمكانية التحرك السريع استجابة للسوق، وهنا يعين ضرورة توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة في المطارات و الموانئ والطرق، و توافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، و توفير المساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب والفنادق، و تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء، والمياه والصرف الصحي، و توفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا. (العرباوي منال: 2021، 110-11)

السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر:

استخدام الضرائب كسياسة لتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي يساعد الدولة تحقيق أهدافها من زيادة الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة، أي أن الحوافز الضريبية هي أحداث آثار أيجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء ، وتساعد على إصدار قراره بالاستثمار في البلد التي يتميز عن غيره في الحوافز الضريبية . إن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة لأخرى لتحقيق الأرباح بأقل تكلفة ممكنة ، وبما أن الضرائب تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، فان انخفاض الضريبة لدولة معينة تعتبر ميزة ضريبية لاستقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية ، وإن ارتفاعها يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية ، بل تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ، أيضا تؤثر الضرائب على تنافسية المؤسسات وذلك من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فتخفيض الضرائب على عوامل الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وتتسابق على تقديم مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية لغرض جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتشمل هذه الحوافز مجموعة من الإعانات للشركات الأجنبية، إجازات و امتيازات ضريبية، إعفاءات من رسوم على الواردات من قطع الغيار ومواد أولية و رسوم التصدير، فضلا عن تجهيز مناطق مخصصة صناعية وتصديرية بغية جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية. (نزيه عبد المقصود: 2013، 101-102) فاستخدام الضرائب كسياسة لتحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي يساعد الدولة تحقيق أهدافها من زيادة الاستثمار والتنمية الاقتصادية المستدامة، أي أن الحوافز الضريبية هي أحداث آثار أيجابية من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي على حد سواء ، من شأنها تشجيع المستثمر الأجنبي والمحلي وتساعد على إصدار قراره بالاستثمار في البلد التي يتميز عن غيره في الحوافز الضريبية ، ومن السمات الأهم في السياسة الضريبية اعتبار أن هذه الحوافز تعتبر إيرادات ضريبية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة ومحتمل تعويضها في الفترة الطويلة القادمة .

المحور الرابع: التحليل الوصفي و القياسي للدراسة:-

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1) يوضح البيانات للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع FDI المستخدمة في النموذج من سنة

1990-2020(القيمة بالملايين)

FDI	INV	BAL	TAX	YEAR
الاستثمار الأجنبي المباشر	الإنفاق الاستثماري	رصيد الموازنة العامة	الضرائب	السنة
188.31	702	544	357	990
119	723	1184	375	991
123.08	396.8	622.2	357	992
77.462	405.5	387.8	435	993
104.54	507.5	388.4	363.8	994
113.92	318.5	1339.4	438	995
130.54	667.5	1878.7	444	996
76	860.1	1139.9	441	997
188	485.2	717	535	998
79.308	794.04	1096	620.1	999
173.69	1541	-32	637.1	000
194.23	1539	863.2	706.8	001
282	3701.7	662.1	715.1	002
274.15	2530	806.2	890.6	003
538.92	3581	15361.3	1037.6	004
1370	10273	18551	1044	005
2382.1	10939	27395	1259.7	006
3633.8	18993	22483.3	1376	007
2507.4	28903.9	31963.1	2790.5	008
4694.5	18983.9	12548.2	2504.8	009
2523.3	23729.4	22652.5	2247.5	010
2029.5	0	-766.8	460.7	011

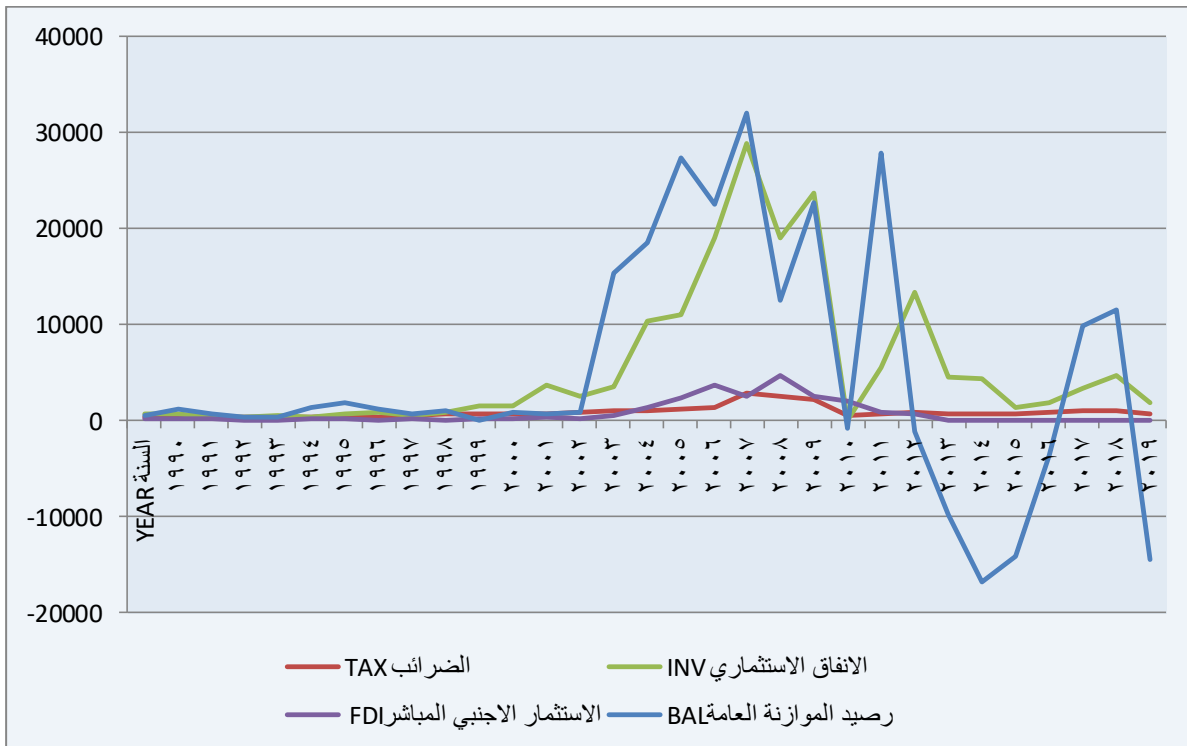
892.15	5500	27898.6	617.6	012
764.08	13276.5	-1111.4	851	013
26.077	4482	-9830.7	660.9	014
26.077	4411	-16764.6	671.3	015
18.462	1398.3	-14118.9	716.9	016
18.462	1887.6	-3681.4	845.2	017
18.462	3390.4	9857.2	1063.5	018
18.462	4637.5	11552.2	945.5	019
18.462	1801	-14492	633	020

المصدر: إعداد الباحث من واقع التقارير والنشرات الاقتصادية المختلفة لمصرف ليبيا المركزي وإدارة

التوثيق بوزارة التخطيط

شكل رقم (1) يوضح الرسم البياني للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع FDI (المستخدمة في

النموذج من سنة 1990-2020



المصدر: إعداد الباحث من بيانات الجدول رقم (1)

وباستقراء بيانات جدول رقم (1) والشكل رقم (1) لوحظ أن الإنفاق الاستثماري كان في حالة تدبب من سنة 1990 إلى 2001 حيث تراوحت قيمته ما بين 318.5 إلى 1539 مليون دينار بينما ارتفعت من

2002 حتى وصل الإنفاق الاستثماري إلى أعلى قيمة له في سنة 2008 بقيمة 28903.9 مليون دينار ويعزى ذلك إلى انتهاج الدولة سياسة مالية توسعية ذات طابع كينزي الهدف منها تنشيط الطلب الكلي من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الزيادة التي طرأت على أسعار النفط من بداية سنة 2000 والتي أضفت نوعاً من الوفرة المالية واستغلالها في تحفيز النشاط الاقتصادي، من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق الاستثماري ، تم تراجع حتى وصل في سنة 2009 قيمة 18983.9 مليون دينار ، تم ارتفاع حتى وصلت قيمته 23729.4 مليون دينار في سنة 2010، تم انخفاض مره أخرى إلى نقطة الصفر في سنة 2011 لعدم وجود مخصص للاستثمار نتيجة اندلاع ثورة 17 فبراير ، وبعد استقرار الأوضاع الأمنية ورجوع الشركات الأجنبية ارتفاع الإنفاق الاستثماري حتى وصل إلى قيمة 13276.5 مليون دينار وبعد نشوب الحروب وعدم الاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فإن معظم الشركات الأجنبية خرجت من ليبيا وتراجع المبلغ المخصص للإنفاق الاستثماري حتى وصل إلى اقل قيمة له بعد الثورة 1801 مليون دينار في سنة 2020 ، والجدير بالذكر كلما خصصت الدولة نفقات استثمارية وخاصة في البنية التحتية كلما شجعت الدولة على استقطاب وجذب المستثمر الأجنبي المباشر ، أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري والاستثمار الأجنبي المباشر.

أما ما يخص الضرائب فكانت من سنة 1990 إلى سنة 1997 في حالة تدبب حيث تراوحت ما بين 357 إلى 441 مليون دينار تم ارتفاعت حتى وصلت إلى أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 2790.5 مليون دينار ويعزى ذلك إلى قوة التحصيل الضرائب وخاصة من الشركات الأجنبية والمحلية وبعدها تراجعت تدريجياً وأصبحت في حالة تدبب حتى وصلت إلى أقل قيمة تحصيل الضرائب بعد سنة 2008 بقيمة 633 مليون دينار في سنة 2020 ، والجدير بالذكر كلما خفضت الدولة الضرائب المفروضة على المستثمر الأجنبي والمحلي كلما ساهمت في استقطابهم وجذبهم الأموال الأجنبية والمحلية نحو استثمار مشاريع تنموية تساهم في إدخال تقنية جديدة والقضاء على البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي ، أي وجود علاقة عكسية بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر .

أما بالنسبة لرصيد الموازنة العامة وهو الفرق بين الإيرادات والمصروفات إما أن يكون عجزاً أو فائضاً في الموازنة العامة ، فإنه لوحظ من سنة 1990 كان فائض في الموازنة العامة بقيمة 544 مليون دينار واستمر الحال ارتفاعاً ونقصاناً حتى سنة 1996 حقق فائضاً بقيمة 1096 مليون دينار إلا أن في سنة 1997 حققت عجزاً بقيمة 32 مليون دينار نتيجة الحصار المفروض على ليبيا في تلك الفترة ، تم حققت فائض في سنة 1998 بقيمة 863.2 مليون دينار واستمر الفائض في الموازنة حتى حقق أعلى قيمة له في سنة 2008 بقيمة 31963.1 مليون دينار ويعزى ذلك لنفس السبب الذي أشرنا إليه في تحليل الإنفاق الاستثماري في تلك الفترة ، تم انخفاض تدريجياً حتى حقق عجزاً في سنة 2011 بقيمة 766.8 مليون دينار إلا أنه حقق فائض في السنة التي تليها بقيمة 27898.6 مليون دينار نتيجة فتح الحقول النفطية وارتفاع الإيرادات النفطية ، في حين انخفاض حجم الإيرادات عن المصروفات وحققت عجزاً من سنة 2013 إلى 2017 نتيجة إلى عدة أسباب منها التوسع في الإنفاق في سنة 2013 و2014 وقفل حقول النفط من نهاية 2014 ، إلا أن بعد فتح الحقول النفطية جزئياً حققت الدولة فائضاً في سنتي 2018، 2019، بقيمة 9857.2 ، 11552.2 على التوالي

حتى اندلعت الحرب على العاصمة في 2019/4/4 وقفل الحقول النفطية الأمر الذي ترتب عليه عجزاً في الموازنة العامة في سنة 2020 بقيمة 14492 مليون دينار ، والجدير بالذكر أن كل ما ارتفع الفائض في الموازنة العامة كلما ساهم في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه أحد المؤشرات الاستقرار الاقتصادي ، أي بمعنى وجود علاقة طردية بين الفائض في الموازنة العامة و الاستثمار الأجنبي المباشر .

وأخيراً الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) كان في بداية سنة الدراسة 188.31 مليون دينار واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر في حالة تدبب ما بين 76 إلى 1370 مليون دينار من سنة 1990 إلى 2005 ، تم ارتفاع حتى وصل إلى أعلى قيمة له في سنة 2009 بقيمة 4694.5 مليون دينار نتيجة انتهاء الدولة سياسة مالية توسعية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أدواته الأساسية ، إلا أن الاستثمار الأجنبي انخفض تدريجياً بعد 2009 نتيجة للعوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر (السياسية والاقتصادية والقانونية) حتى وصل إلى أقل قيمة 18.46 مليون دينار في سنة 2020 ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار الأمني والسياسي واندلاع الحروب الأمر الذي أدى إلى عدم توفير المناخ الاستثماري المناسب للاستثمار الأجنبي والمحلي لأمواله في إنشاء مشروعات تنموية تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي .

ثانياً: التحليل القياسي للدراسة:

تستهدف هذه الدراسة بناء نموذج قياسي مناسب لقياس وتحليل فاعلية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد الى ليبيا خلال الفترة 1990-2020، ويتم في هذا المحور تحليل ومناقشة نتائج النماذج المقدره ، ولقد تم الاعتماد في تقديرات هذه النماذج على البرنامج الاقتصادي (E-views-12)

توصيف نموذج الدراسة:

توصيف النموذج من أهم مراحل بناءه ، من خلال تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تفسر الظاهرة محل الدراسة ، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت السياسة المالية وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كلي أو جزئي ، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد متغيرات الدراسة هي:

الباحث - السنة	العنوان	المتغيرات المستقلة المستخدمة	أهم النتائج المتوصل اليها
Magdalena, (2014)Elena	أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي	النفقات العامة - الضرائب غير مباشرة - الاحتياطات الاجنبية -الصادرات-الواردات - سعر الفائدة الحقيقي- الاتمان غير الحكومي	وجود أثر دلالة احصائية موجبة للانفاق العام على الاستثمار الاجنبي المباشر ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية موجبة للضرائب غير مباشرة ، وجود أثر ذو دلالة إحصائية

<p>سالبة للضرائب المباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر</p>			
<p>وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية سالبة للجباية العادية ، وأثر معنوي ذو دلالة احصائية موجبة للأنفاق العام على الاستثمار الاجنبي المباشر</p>	<p>الجباية العادية - نفقات التجهيز</p>	<p>فاعلية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الاجنبي المباشر</p>	<p>محمد ابراهيم مادي (2013)</p>
<p>الجباية البترولية سلبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر، وجود أثر إيجابي لرصيد الموازنة العامة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، عدم وجود أثر معنوي للجباية العادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر</p>	<p>الانفاق الحكومي ، رصيد الموازنة العامة ، والضرائب المباشرة ، والضرائب الغير المباشرة ، الجباية البترولية</p>	<p>فاعلية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر</p>	<p>العرباوي منال 2021</p>
<p>وجود أثر معنوي لنفقات التجهيز على الاستثمار المباشر ، وجود أثر معنوي للجباية العادية على الاستثمار المباشر</p>	<p>الجباية العادية ، نفقات التجهيز</p>	<p>دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2016</p>	<p>باعوش أميرة، كحالة نوال 2018</p>

المصدر: إعداد الباحث

وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء كانت أجنبية أو عربية التي تناولت موضوع الدراسة ،
 نحاول توصيف نموذج يتلاءم وخصوصية الاقتصاد الليبي ،حيث تم اعتماد النموذج القياسي التالي:

$$LFDI = C + a_1 LINV + a_2 BAL - a_3 LTAX$$

حيث أن:

LFDI = لوغريتم الاستثمار الأجنبي (متغير تابع)

LINV = لوغريتم الإنفاق الاستثماري (متغير مستقل)

LTAX = لوغريتم الضرائب (متغير مستقل)

BAL = رصيد الموازنة العامة (متغير مستقل)²

Dependent Variable: LFDI

Method: Least Squares

Date: 12/24/22 Time: 18:01

Sample: 1990 2020

Included observations: 31

Variable	Coef ficient	Std. Error	t- Statistic	Pro b.
LINV	0.690523	0.263314	2.622429	0.0142
LTAX	-0.934318	0.684921	-1.364126	0.1838
BALANCE	8.62E-05	2.11E-05	4.091923	0.0003
C	5.625300	3.279673	1.715201	0.0978
R-squared	0.62	Mean		5.3
	7669	dependent var		16384

²رصيد الموازنة العامة لم تأخذ له لوغريتم لأنه يحتوي على قيم سالبة

Adjusted R-squared	0.58	S.D.	1.7
	6299	dependent var	55468
S.E. of regression	1.12	Akaike info criterion	3.2
	9110		00650
Sum squared resid	34.4	Schwarz criterion	3.3
	2201		85681
	-	Hannan-Quinn criter.	3.2
Log likelihood	45.61008		60966
	15.1	Durbin-Watson stat	1.1
F-statistic	7204		62902
Prob(F-statistic)	0.00		
	0006		

معامل التحديد	Prob(F-statistic)	F-statistic	الاحتمالية القيمة Prob	اختبار (T-Test)	قيمة المعلمة	المتغير المستقل
			0.097	1.715	5.625	الثابت (c)
			0.014	2.622	0.690	(a1) LINV
0.627	0.000	15.72	0.000	4.091	8.620	(a2) BALA
			0.183	-1.364	0.9	(a3) LTAX
					34	

جدول رقم (2) ملخص لنتائج النموذج المستخدم في الدراسة المباشر (E-views-12)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج اقتصادي (E-views-12)

وباستقراء بيانات النموذج المستخدم في الدراسة الموضحة في الجدول رقم (2) تبين ما يلي:

- إشارة الثابت موجبة بقيمة 5.625 بقيمة وهي تمثل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر ، عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة تساوي صفر .

- إشارة معامل المتغير الإنفاق الاستثماري (LINV) موجبة بقيمة 0.690 تدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة $T\text{-Stat}=2.6224$ أكبر من القيمة الجدولية وثبت معنويتها عند مستوى معنوي 5% ، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بدرجة ثقه 95% بالإنفاق الاستثماري تأثراً إيجابياً كلما ارتفعت قيمة الإنفاق الاستثماري كلما ساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بينما معامل المتغير رصيد الموازنة العامة BALA موجب بقيمة 8.620 تدل على وجود علاقة طردية بين رصيد الموازنة العامة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة $T\text{-Stat}=4.0919$ أكبر من القيمة الجدولية ومعنوي عند مستوى معنوي 0.00% ، أي الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر برصيد الموازنة العامة تأثراً إيجابياً كلما ارتفع الفائض في رصيد الموازنة العامة كلما ساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- أما معامل المتغير الضرائب LTAX سالب -0.9343 تدل على وجود علاقة عكسية بين الضرائب وبين الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة $T\text{-Stat}=-1.3641$ أقل من الجدولية والقيمة الاحتمالية 0.1838 أكبر من 0.05 دالة إحصائية عند مستوى غير معنوي 18% ، لعدم وجود نضام ضريبي جيد والدولة لا تعتمد عليها إيرادات للدولة .

- أظهرت نتائج النموذج كما هي موضحة في الجدول رقم (2) أن قيمة معامل التحديد $R^2=0.627$ وهذا يعني أن 62.7% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الأجنبي المباشر تفسرها المعاملات المتغيرة المستخدمة في النموذج و37.3% مسؤولة عنها متغيرات لم يتم تضمينها في النموذج ، كما أظهرت قيمة (F-Test) = 15.17 = Prob(F-Test) = 0.0000 أي أن النموذج يوضح أثر معنوي للمتغيرات المستقلة المستخدمة على الاستثمار الاجنبي المباشر.

- النتائج والتوصيات:

النتائج:

- وجود أثر إيجابي لحجم الإنفاق الاستثماري عند مستوي معنوي 5% على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا ، أي ان كلما ارتفع الإنفاق الاستثماري كلما ساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- وجود أثر إيجابي لحجم رصيد الموازنة العامة عند مستوي معنوي 1% على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا ، أي أن كلما ارتفع رصيد الموازنة العامة كلما ساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- وجود أثر سلبي لحجم الضرائب عند مستوي غير معنوي 18.3% على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا ، ويمكن إرجاع ذلك إلى ضعف النظام الضريبي وعدم اعتماد الدولة عليها في دعم الخزنة العامة.

التوصيات

- ضرورة تفعيل السياسة الضريبية؛ من خلال إيجاد نضام ضريبي يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ترشيد الإنفاق الاستثماري لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الترشيد في الإنفاق العام والسعي في الرفع من الإيرادات النفطية والبحث على إيرادات بديلة للنفط لدعم الخزانة العامة لتجنب العجز في الموازنة العامة.
- العمل على الاستقرار السياسي والاقتصادي وتفعيل القوانين التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- عدنان مناتّ صالح، مبادئ علم الاقتصاد الجزئي والكلي مطبعة المروءة، سنة 2015
- قدي عبد المجيد المدخل الى السياسات الاقتصادية -دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، 2005
- شوام بوشامة ، تقييم واختيار الاستثمارات ، دار الغرب ، الطبعة الأولى
- صفوة احمد عبد الحفيظ دور الاستثمار الاجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص ، دار المطبوعات الجامعية ، 2006
- سالكي سعاد دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي -دراسة بعض الدول المغرب العربي رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011.
- ساهرة حسين زين الثعلبي واخرون أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي لدولة قطر مركز دراسات البصرة والخليج العربي (
- عبد السالم أبو قحف، "اقتصاديات العمال والاستثمار الدويل"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1 2005 .
- سالكي سعاد دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي رسالة ماجستير غير منشورة ، 2011.
- الفارسي، عيسى مجد و الشحومي، سليمان سالم، البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي 2006، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في ليبيا - تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل.
- محمود حسين الوادي ، زأرياء احمد المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عما ، 2000.
- نزيه عبد المقصود محمد مريوفاسك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الاولى 2013.
- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، المالية العامة الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2012.
- Imad A. Moosa, « Foreign direct investment: TRegry, evidence and practice », PAL Grave, New York, First Published, 2002
- WANJOHI Rose Wanjiru, «Impact of inflation volatibity and economic growth of foreign direct investment in Kenya », a research project of the postgraduate Diploma in Acturial Science, University of NAIROBI, 2014
- Mishra, Deepak, 2001. " Inflow Private Capital and Growth, Finance and Development